كلٍّ واحد موحد.

أما الدولة التي تصوّرها هيغل، فهي "الدولة التسلطية" في مقابل "الدولة الليبرالية"، ويحكمها "الرجل العظيم" الذي يوحد المجتمع ويزيل تناقضاته مؤقتاً من خلال حكم مركزي قوي، إذ لا مكان للديمقراطية في هذه الدولة، لأنها – وفقاً له – فشلت في تحقيق التجانس بين الفرد والمجتمع، وهو فشل تعود جذوره إلى دولة المدينة الإغريقية. ويرى أن الديمقراطية تسير نحو **الديماغوجية**(*) ثم الاستبداد وفقًا لدورة تعاقب الحكم، وأن الشعب لا يسهم في بناء الدولة، بل إن "الرجل العظيم" هو من يصوغ الأمة والدولة، وقد استلهم هذه الفكرة من نابليون(١).

ومن أبرز من تبنّى أفكار هيغل، تلميذه المفكر الألماني (كارل ماركس)، الذي دعا إلى صهر الفرد في المجتمع وإلغاء الملكية الخاصة، وإقامة نظام يقوم على "**دكتاتورية البروليتاريا**"(**). ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، لاقت الأفكار الشمولية صدى واسعاً في عدة دول، فتجلت في النازية بقيادة هتلر في ألمانيا (١٩٣٣ – ١٩٤٥م)، والفاشية بقيادة موسوليني في إيطاليا (١٩٢٢ – ١٩٤٣م)، والشيوعية بقيادة لينين في روسيا (١٩١٧ – ١٩٢٤)؛ مما أدى إلى انتشار الدكتاتورية بعدّها مبدأً مقبولاً في الحكم، إذ يذوب الفرد وتختفي النزاعات، ويعلو صوت الزعيم باعتباره موحد الأمة وقائدها، بينما يقتصر دور الأفراد على الطاعة والمساندة لا المعارضة والمشاركة(٢).

ورغم انحسار الأنظمة الشمولية التقليدية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن هذا النمط من الحكم لم يختفِ تمامًا، بل أعيد إنتاجه في أشكال جديدة في مناطق مختلفة من العالم، ومن أبرزها نموذج حزب البعث في العراق، فقد شكّل البعث صيغة محدثة للشمولية، إذ تركزت السلطة في يد فرد واحد هو رئيس النظام، الذي تبنّى – انطلاقًا من فكر الحزب – موقفًا معاديًا لأي شكل من أشكال الديمقراطية. وقد اعتمد

(*) الديماغوجية (Demagoguery) : هي أسلوب سياسي يعتمد على مخاطبة العواطف والانفعالات الشعبية بدلاً من العقل والمنطق، من خلال تقديم وعود مبالغ فيها أو استخدام خطاب تحريضي، بهدف كسب تأييد الجماهير وتوجيهها لخدمة مصالح شخصية أو سلطوية.

(١) للمزيد من التفصيل ينظر: ميشيل متياس، هيغل والديموقراطية، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار الحداثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

(**) دكتاتورية البروليتاريا: هو مفهوم أساسي في الفكر الماركسي، يشير إلى مرحلة انتقالية بعد الثورة الاشتراكية، يتم فيها تركيز السلطة السياسية في يد الطبقة العاملة (البروليتاريا) بهدف القضاء على الطبقات الرأسمالية، تمهيدًا لإقامة مجتمع شيوعي بلا طبقات.

(٢) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.

المبحث الرابع

أنماط الديمقراطية وتطورها في السياقات المعاصرة

يتناول هذا المبحث التصنيفات المتعددة لأنماط الديمقراطية، من حيث علاقتها بالنظام السياسي أو بدرجة مشاركة الشعب، مع تسليط الضوء على كيفية تطورها استجابةً للتحولات الفكرية والاجتماعية، وتكيّفها مع خصوصيات السياقات المعاصرة في مختلف المجتمعات.

- **المطلب الأول: أنماط الديمقراطية:**

ووفقاً لما تقدم، فضلاً عن متغيرات أخرى شهدها المسار التاريخي لتطور الديمقراطية، فقد ظهرت أنماط عدة من الديمقراطية، وتصنف وفقا لمعايير متعددة لعل أبرزها:

١- من حيث العلاقة مع النظام السياسي:

أ. الديمقراطية الليبرالية: هي الأنموذج الأوسع انتشاراً في العالم اليوم، التي تجمع بين الديمقراطية كحكم الأكثرية واحترام حقوق الأقلية، ووجود دستور مكتوب، وانتخابات دورية، وتداول سلمي للسلطة، وتعددية سياسية، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم. وعلى الرغم من ذلك، تُنتقد الديمقراطية الليبرالية لكونها أحياناً تميل إلى تمثيل مصالح النخب السياسية والاقتصادية أكثر من تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية، وأن الانشغال بالمكاسب الانتخابية السريعة قد يصرف الأنظمة عن وضع حلول جادة للقضايا الاستراتيجية بعيدة المدى.(١)

ب. الديمقراطية الشعبية: هي الأنموذج الذي يقوم على نظام حزب واحد يحتكر تمثيل الشعب مع وجود هياكل شكلية في مظهر النظام السياسي. وقد تبنته الأنظمة الاشتراكية في السابق، وزال مع زوالها، وبقيت منه أنظمة معدودة مثل: (جمهورية الصين الشعبية)، و(جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية).

ت. الديمقراطية التوافقية: هي نمط من أنماط الديمقراطية لا يرتكز فيه النظام السياسي على

---

(١) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: محمد حسن، مراجعة: أحمد فؤاد الأهواني، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.

ح. الديمقراطية التداولية: تسمى أحياناً بالديمقراطية التشاورية، وهي تجمع بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة، إذ يسمح للمواطنين بالتداول والنقاش والتشاور المفتوح في عملية صنع القرار، إذ يلجأ صانع القرار إلى مجموعة من المواطنين للتشاور والتداول حول موضوع معين، وبما يسمح لهم بالمشاركة في صنع القرار لا في اتخاذه(١).

خ. الديمقراطية الرقمية: هو نمط ظهر بعد الثورة العلمية في مجال التقنيات وانتشار شبكة المعلومات الدولية، وهو يصف استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز الديمقراطية، وبما يتيح لكل من المواطنين والنظام السياسي التواصل مع بعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الأخرى، وبما يعزز المشاركة السياسية (٢).

٢- من حيث العلاقة مع الشعب:

إن ما تقدم كان أنماطاً من الديمقراطية التي يكون فيها القرار متخذاً من النظام السياسي وإن كان للشعب دور فيه ولكن بنسب متفاوتة، أما أنماط الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو متخذ القرار فهي على النحو الآتي:

أ. الديمقراطية المباشرة: وهو النمط الذي كان سائداً في دول المدنية اليونانية، إذ كان يجتمع المواطنون جميعاً للنقاش واتخاذ القرار. وقد اختفى هذا النمط في الديمقراطيات الحديثة والمعاصرة نتيجة لاتساع رقعة الدولة، وتزايد أعداد السكان بما يصعب معه جمعهم في مكان معين ووقت محدد، فضلاً عن تنوّع القضايا وتعقيدها، بحيث يصعب على المواطنين امتلاك المعرفة الكافية بجميع الجوانب المرتبطة بمختلف القطاعات والتخصصات(٣).

ب. الديمقراطية غير المباشرة: ويسمى هذا النمط أيضاً بالديمقراطية النيابية أو التمثيلية، إذ يقوم المواطنين بانتخاب ممثلين عنهم في السلطة التشريعية ينوبون عنهم في اتخاذ القرار، وهو النمط الشائع في الديمقراطيات الحديثة والمعاصرة.

---

(١) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية التداولية ينظر على سبيل المثال: بو رحلة قوادرية، الديمقراطية التداولية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، مج: ٥، ع: ١، حزيران ٢٠١٤، ص ص٦٩-٧٧.

(٢) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية الرقمية ينظر على سبيل المثال: جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩.

(٣) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية المباشرة ينظر على سبيل المثال: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية المباشرة، مصر، ٢٠١٥.

❖ **البُعد الثقافي والسلوكي للديمقراطية:** تتطلب الديمقراطية فكراً يؤمن بها وسلوكاً يُجسدها. وبدون هذا التلازم، تصبح الديمقراطية مجرّد شكل فارغ لا تدعمه قاعدة شعبية واعية.

❖ **ضرورة التنشئة الديمقراطية:** بناء الفكر الديمقراطي وترجمته إلى ممارسة فعلية يستلزم تنشئة اجتماعية – سياسية تأخذ بعين الاعتبار تعزيز قيم الحوار، والمشاركة، والمواطنة الفاعلة.

❖ **خصوصية النماذج الديمقراطية:** لا توجد ديمقراطيتان متطابقتان، فالديمقراطية تتكيف مع الخصوصيات الاجتماعية والسياسية لكل مجتمع، ما يجعل من كل تجربة ديمقراطية نموذجاً فريداً بحد ذاته.

❖ **الطبيعة المثالية المتطورة للديمقراطية:** ما تزال الديمقراطية تمثل نموذجاً مثالياً يصعب تحقيقه بشكل مطلق، لكنها تتيح آفاقاً مفتوحة للتطور المستمر وتحسين الأداء السياسي.

❖ **الارتباط بين الوعي والديمقراطية:** لا يمكن ترسيخ الديمقراطية في بيئات يغلب عليها الجهل، إذ إن المجتمعات غير الواعية قد تمنح الشرعية للاستبداد، ولو بصورة غير مباشرة.

❖ **علاقة الديمقراطية بالحريات:** تُعد الحريات العامة من أبرز مكونات الديمقراطية، وأي استهداف لها يُعد استهدافاً صريحاً لجوهر النظام الديمقراطي.

❖ **المواطنة في النظام الديمقراطي:** في الأنظمة الديمقراطية تختفي ثنائية "الحاكم والمحكوم"، إذ يصبح المواطن فاعلاً في اختيار السلطة وصناعة القوانين والسياسات العامة عبر ممثليه أو بشكل مباشر، ويمارس دوره في الرقابة والمساءلة، ويظل في الوقت ذاته محكوماً بهذه القوانين والقرارات، ولا يفقد هذا الدور إلا إذا تنازل عنه طوعاً بعزوفه عن المشاركة السياسية.

- **المطلب الأول: نظام الحكم في الإسلام:**

مفهوم نظام الحكم في الإسلام: هو إطار متكامل من الأحكام والمبادئ الشرعية المترابطة، المستمدة من القرآن الكريم وسنة المعصوم(عليه السلام)، يهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد والجماعات، وضبط العلاقات الاجتماعية والسياسية، وتحقيق المصلحة العامة، ومنع الفساد والظلم، من خلال ممارسة السلطة بوصفها أداة لإرساء الاستقرار، ووضع السياسات، واتخاذ القرارات ضمن ضوابط شرعية محددة تضمن التوازن بين الحقوق والواجبات في المجتمع الإسلامي.

١. **نظريات الحكم في الإسلام:**

إنَّ معرفة نظريات الحكم في الإسلام تقتضي بيان مجموعة أمور هي:

أ. ضرورة وجود حاكم: تُعدّ ضرورة وجود حاكم للبشر من المرتكزات الأساسية في الفكر الإسلامي؛ إذ إن الحاكمية المطلقة لله تعالى لا يمكن أن تتحقق بصورةٍ مباشرة بين الخالق والمخلوق، فلا يظهر الله (عز وجل) بذاته أو بصورة إنسان، ولا يرسل ملائكة لتحكم الناس كما دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ (سورة الأنعام: ٨-٩).

ومن هنا اقتضت الحكمة الإلهية أن يُعيَّن خليفة بشري في الأرض يحكم بإذن الله تعالى، فتكون ولايته في حقيقتها ولاية اعتبارية مستمدة من الله، مقيدة بحدود شرعه وتعاليمه، وليس له أن يخالفها ولو بأبسط الأمور.

ب. ولاية الأنبياء والرسل، كان الأنبياء والرسل(عليهم السلام) على رأس هذا الهرم المختار من الله (عز وجل) كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (سورة النساء: ٦٤ ، ٦٥)، وقال سبحانه: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (سورة الأحزاب: ٦). وبذلك ثبتت الولاية التشريعية والتنفيذية لرسول الله محمد ﷺ على الأمة، باعتباره المبعوث من الله تعالى، والمرجع الأعلى في التشريع والحكم والقضاء وعلى هذا إجماع المسلمين.

ت. الخلاف بعد رحيل النبي، بعد رحيل الرسول الأكرم ﷺ وقع الخلاف بين المسلمين حول طبيعة الخلافة ومن يخلفه إلى فريقين، فريق ذهب إلى أن الخلافة ثابتة بالنص والتعيين، وأن الإمامة

المجال	نظام الحكم في الإسلام	الديمقراطية
المصدر والمرجعية	الوحي الإلهي والنصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة المطهرة بوصفهما المرجع الأعلى في التشريع والتنظيم، واجتهاد الفقهاء في التطبيق.	يقوم على إرادة الشعب بوصفها المصدر الأعلى للسلطة والتشريع.
السلطة	السلطة لله، والخليفة والإمام يمارس الحكم بوصفه نائبا في تطبيق الشريعة.	السلطة للشعب، والحاكم يمارسها بتفويض من المواطنين.
التشريع	الشرعية لله ومن تم تنصيبه وفق الشرع، والشعب يشارك ضمن حدود الشريعة وهو مقيد بالنصوص الشرعية الصحيحة، ومجال الاجتهاد مفتوح فيما لا نص فيه	مبدأ السيادة التامة للشعب والجمهور فهو مَن يملك حق التشريع وهو مفتوح لإرادة الأغلبية، حتى في القضايا الأخلاقية والدينية وهو من يضع المواثيق والدساتير الوضعية.
الحرية	الحرية مكفولة بضوابط الشريعة	الحرية مكفولة ما دامت لا تتعارض مع القانون الوضعي.
آلية اختيار الحاكم	تتم عبر طرق محددة شرعا	تتم عبر الانتخابات
آلية الرقابة والمحاسبة	تتم عبر القضاء، أو أهل الحل والعقد، أو الأمة من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو عزله إذا خالف الشرع	محاسبة الحاكم عبر المؤسسات الدستورية كالسلطات القضائية التي حددها الدستور.
الطابع العام	ديني – تشريعي، يجمع بين العبادة والسياسة.	وضعي – دنيوي، يفصل الدين عن السياسة غالبا.
الغاية النهائية	تحقيق العبودية لله، وإقامة العدل والمساواة، وتحقيق المصلحة العليا للناس، وصيانة الدين والدنيا	تحقيق سيادة الشعب، وضمان الحرية الفردية والعدالة والمساواة وفق الإرادة الشعبية.

الجدول رقم (١): مواطن الاختلاف في نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية

وعليه، يتضح أن العلاقة بين نظام الحكم في الإسلام والديمقراطية ليست علاقة تطابق تام ولا تضاد مطلق، بل هي علاقة مركبة تقوم على الالتقاء في بعض المبادئ الكلية كتحقيق العدل وإشراك الشعب في القرار، مع الافتراق في الأسس الفلسفية كمسألة مصدر السيادة وحدود التشريع.

وقد شكّل هذا التباين تحدياً بارزاً أمام الفقهاء والمفكرين المسلمين، تمثّل في السعي لإيجاد صيغة حضارية قادرة على استيعاب الرؤية الشرعية من جهة، والاستفادة من مكتسبات التجربة الديمقراطية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، أكدت المرجعية الدينية في العراق رؤيتها بعد سقوط نظام البعث عام

الأسئلة العلمية

١. ما العوامل التي أسهمت في نشوء الديمقراطية الأثينية في دولة المدينة، وكيف ظهرت طبيعة البنية الاجتماعية والجغرافية على شكل الحكم فيها؟

٢. كيف أسهمت الفلسفات السياسية القديمة، مثل أفلاطون وبوليبوس وأرسطو، في صياغة التصورات الأولى للديمقراطية وفهم تعاقب أنظمة الحكم؟

٣. ما أبرز الانتقادات التي وجهها سقراط وأفلاطون وأرسطو إلى الديمقراطية الأثينية، وكيف عبّرت تلك الانتقادات عن المخاوف من فساد آلية الاقتراع وحكم الكثرة؟

٤. كيف أثرت تحولات العصور الوسطى وبداية عصر النهضة في أوروبا على عودة الديمقراطية تدريجياً من خلال وثائق مثل الميثاق الأعظم (١٢١٥) والثورة الفرنسية (١٧٨٩) والاستقلال الأميركي (١٧٧٦)؟

٥. ما دور الحركات الفكرية والفلسفية الحديثة مثل: (هيوم، فولتير، روسو) في إعادة تعريف الديمقراطية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؟

٦. كيف استطاعت الديمقراطية الليبرالية الحديثة أن تتجاوز الانتقادات التاريخية عبر متلازمات مؤسسية مثل الدستور المكتوب، والانتخابات الدورية، والفصل بين السلطات؟

٧. ما المتلازمات المجتمعية والسياسية التي عززت الديمقراطية، مثل المساواة، والمجتمع المدني، والتعددية السياسية؟، وكيف واجهت تحديات "حكم الكثرة"؟

٨. ما العوامل التي جعلت الديمقراطية تتوسع عالمياً في القرن العشرين، على الرغم من صعود الأنظمة الشمولية مثل الفاشية والنازية والشيوعية؟

٩. ما أوجه الاختلاف الجوهرية بين أنماط الديمقراطية المعاصرة (الليبرالية، الشعبية، التوافقية، التشاركية، المساواتية، الرقمية) من حيث طبيعة المشاركة السياسية ومصادر الشرعية؟

١٠. كيف يمكن فهم العلاقة بين الإسلام والديمقراطية في ضوء نقاط الالتقاء والافتراق؟

* * *